المحاضرة رقم (12): نطاق تطبيق قانون حماية المستهلك والأطراف المسؤولة عن حمايته و الالتزام بضمان وخدمات ما بعد البيع

أولا: نطاق تطبيق قانون حماية المستهلك

يطبق قانون حماية المستهلك على:

ثانيا: : حماية المستهلك الجزائري في ظل القانون 09-03

- **نبذة عن هذا القانون رقم 09-03 المؤرخ فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش**

- جاء بترتيبات جديدة، تهدف أساسا إلى تعزيز حماية المستهلك، خصوصا ما يتعلق بالعقود الاستهلاكية، وهذه القواعد القانونية هي بمثابة تعديل ضمني بقانون رقم 89-02 الملغى وحل محله ساري المفعول إلى يوميا هذا

- **أحكام هذا القانون**

يصدر القانون الجديد رقم 09-03 المؤرخ فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش يتكون من (06) أبواب و (95) مادة مبينة كالآتي:

- **الباب الأول:** أحكام عامة: 03 مواد
- **الباب الثاني:** حماية المستهلك: 21 مادة
- **الباب الثالث:** البحث ومعاينة المخالفات: 28 مادة
- **الباب الرابع:** قمع القش: 33 مادة
- **الباب الخامس:** غرامة الصلح: 08 مواد
- **الباب السادس:** أحكام ختامية: 02 مادة

- **النصوص الملحقة به:**

- القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية هو قانون رقم 04-02 المعدل والمتمم؛
- القانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية رقم 04-08؛
- مرسوم تنفيذي 09-181 المحدد لشروط ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية، والمنتجات والبضائع الموجهة لاعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب؛
- مرسوم تنفيذي 09-182 المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

ثالثا: الأطراف المسؤولة عن حماية المستهلك

تتمثل في:

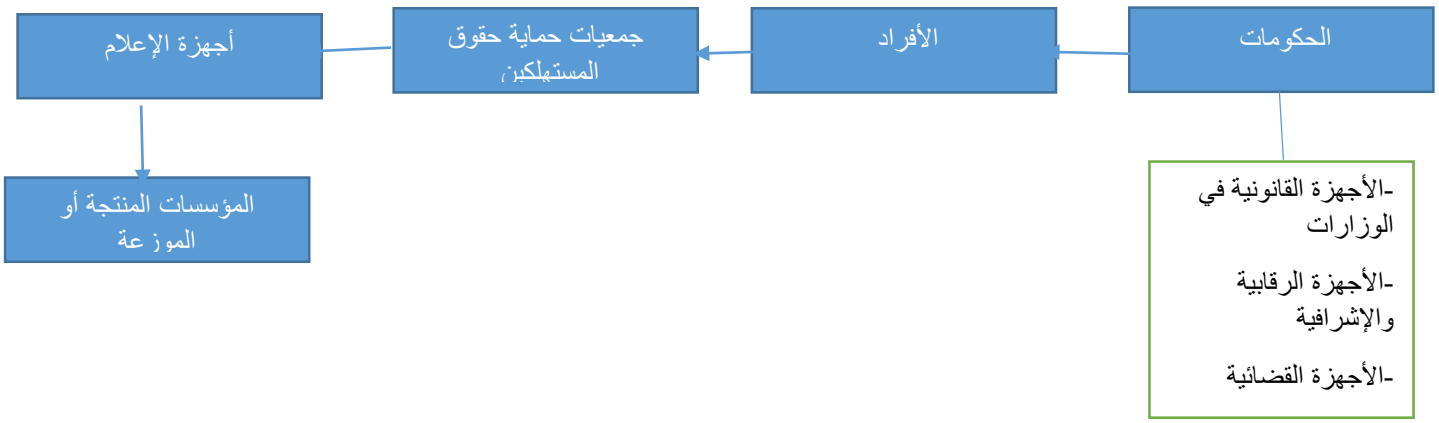

رابعا: الالتزام بضمان وخدمات ما بعد البيع

يلتزم المنتج أو المستهلك أو المشتري لاي منتج سواء كان أجهزة، أدوات، آلات أو أي تجهيزات أخرى بضمان، تدوم صلاحيته حسب طبيعة المنتج ويقضي هذا القانون بذلك:

- يتم تحديد كيفية تطبيق الضمان ومدته عن طريق التنظيم
- يمكن المستهلك أن يطالب بتجريب المنتجات والخدمات المذكورة في المادة 09 من القانو 89-02 دون أن يعفا ذلك المحترف من إلزامية الضمان

- يستفيد كل مقتني لاي منتج سواء جهاز أو أداة أو آلة أو غيار أو مركبة أو أي مادة تجهيزية من الضمان بقوة القانون، ويمتد هذا الضمان أيضا إلى الخدمات ويستفيد المستهلك من تنفيذ الضمان المنصوص عليه أعله دون أعباء إضافية، ويعتبر باطلا كل شروط مخالفا لأحكام هذه المادة.
- كما يمكن تجريب المنتج المقتني من قبل المستهلك حسب الماة 16 من ق 09-03
- أما في إطار خدمة ما بعد البيع وبغد انقضاء فترة الضمان المحددة عن طريق التنظيم أو في كل الحالات التي لا يمكن للضمان أن يلعب دوره يتعين على المتدخل المعني ضمان صيانة وتصليح المنتج المعروض في السوق.

أ- الإصلاح (التصليح) الاستبدال

ب-منح احتكار السلع

ت-حظر إيقاف النشاط الصناعي والتجاري

ث-التزام أصحاب المؤسسات أو المهنيين أو الموزعين بتحقيق التوزان في توزيع السلعة التنموية على المستهلكين